اقتصاد

مؤتمر التعاون السكني يفتح النار على المصرف العقاري.. والحمصي: إيجاد حلّ معه عبر الحوار

سكري: ٦٤ مليار ليرة إيداعات الجمعيات السكنية لدى المصرف العقاري من دون فوائد.. والكنج: أكل البيضة والتقشيرة

| محمود الصالح – صالح حميدي

كشف رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري عن وجود أكثر من ٦٤ مليار ليرة سورية مودعة للجمعيات التعاونية السكنية لدى المصرف العقاري، من دون أن تحصل هذه الجمعيات على فوائد عن إيداع هذه الأموال لدى المصرف، بسبب السياسة التي تتبعها إدارته، والتي لم تشارك في فعاليات مجالس التعاون السكني منذ عدة سنوات، علماً بأن هذه الأموال تشكل الرافد الكبير لسيولة المصرف.

جاء ذلك خلال انعقاد المجلس السنوي للاتحاد التعاوني السكني أمس بدمشق بحضور عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي هدى الحمصي وعدد من معاوني وزراء الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية، والمدير العام للمؤسسة العامة للإسكان ومدير التعاون السكني في وزارة الأشغال العامة والإسكان وممثلي التعاون السكني في المحافظات.

وبيّن سكري أن إجمالي مدفوعات الأعضاء في الجمعيات السكنية حتى الآن وصل إلى أكثر من ١٩٦ مليار ليرة، ساهمت في إنجاز ما يزيد على ربع مليون مسكن تعاوني بسعر الكلفة على الرغم من عدم توافر الظروف المثالية لتحقيق طموحات التعاون السكني، وهي توفير الأرض والقرض، لأن هناك عدداً من المحافظات لم تخصص بأرض للجمعيات السكنية منذ أكثر من ٢٠ عاماً.

من جهتها، أشادت الحمصي بأهمية قطاع التعاون السكني ودوره في توفير مئات آلاف الشقق السكنية لذوي الدخل المحدود واستطاع إنجاز أكثر مما أنجزه القطاع العام في إطار السكن بسبب المرونة التي يتمتع بها، ولو توفرت له الظروف المناسبة من أراض وقروض لاستطاع إنجاز أكثر من ذلك بكثير، واليوم تعول الدولة على هذا القطاع الكثير في عملية إعادة الإعمار، وطالبت الحمصي بإيجاد حلّ للعلاقة مع المصرف العقاري من خلال قناة للحوار.

وشددت الحمصي على إيجاد الحلول الفورية لكل العقبات التي تعترض العمل سواء لجهة تأمين الأراضي أو تخفيف الأعباء على المسكن التعاوني مثل رسم التحسين ورسوم الترخيص.. وغيرها، والعمل على تفعيل صندوق الإقراض التعاوني ليساهم في دعم هذا القطاع.

مطالب

ردّ المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان معلا خضر على الطروحات التي قدمها الأعضاء، ومنها موضوع تنفيذ البنى التحتية في ضاحية الفيحاء، وهي التي تنفذ للمرة الأولى قبل إشادة البناء، كذلك موضوع حساب سعر المساحات الزائدة عن العقود ليس وفق السعر الرائج بل بالضرب في ١,٥ بالمئة فقط من سعر المقسم، وطلب خضر من اتحاد حمص تسديد قيمة المقاسم التي وضعت المؤسسة عليها إشارة قصر تصرف لرفع هذه الإشارة فوراً، كما طلب من اتحاد حماة تزويد المؤسسة بالمساحات المطلوبة من الأراضي لقطاع التعاون السكني ليتم تخصيصها من الأراضي المتوافرة هناك، وأبدى التزام المؤسسة بما وعدت به في منطقة العتم في القنيطرة.

وطرح ممثلو التعاون السكني في المحافظات عدداً من المشاكل التي يعاني منها القطاع، والحلول المطلوبة لتذليل هذه المشاكل، ففي حمص، طلب صفوان الغنطاوي تعميم موضوع الإعفاء من رسوم تجديد رخص البناء للمشاريع المتوقفة على جميع المحافظات وإيجاد حل للحصول على الموافقة الأمنية للتنازلات المتعددة عن المساكن الواحدة.

محمد أديب إبراهيم أكد على مقولة أن التعاون السكني مثل «خبز الشعير مأكول مذموم» حيث قدم القطاع في اللاذقية ضعفي ما قدمه القطاع العام من مساكن، وسلم ٣٠ ألف شقة حتى الآن ولو توافرت الأرض والقرض لاستطاع إنجاز ١٠٠ ألف شقة سكنية.

وطالب بمعالجة حالات الفساد في مجلس المدينة والتي تؤدي لعرقلة العمل وحرمان جمعيات من المقاسم التي اشترتها من البلدية نتيجة التدليس مع أصحاب الأراضي لإعادة الحصول على قرارات قضائية بإعادتها.

عبد الكريم أسعد من طرطوس أكد عدم تسليم الجمعيات الأراضي منذ ١٩٩٦عام واليوم أصبح متر الأرض في طرطوس ٣٠٠ ألف ليرة، على حين طلب محجوب البعلي السماح للجمعيات إيداع أموالها في أي من المصارف العاملة في البلاد دون الالتزام بالمصرف العقاري وطلب الإسراع في تأسيس ضواحي في ريف دمشق.

رئيس اتحاد السويداء طلال العراوي طلب تمكين هذا القطاع من تأمين مستلزماته من الأرض والتمويل بنفسه والعمل على استهداف أكبر شريحة اجتماعية ممكنة، وأكد أن العمل بالأمانة في مشاريع السويداء أدى لتوفير ٢٥ بالمئة من الكلفة فقد كانت الكلفة على الهيكل خلال العام الماضي ٤٠ ألف للمتر المربع الواحد وهذا غير موجود في أي محافظة.

وطالب رئيس اتحاد حلب عبد الله مشلح بتعديل القوانين لتصبح مناسبة لهذه المرحلة، وكذلك دعا إلى ضرورة مشاركة التعاون السكني في محاكم الاستئناف أسوة بالمؤسسات الأخرى لإنهاء حالة التناقض في القرارات القضائية، وبين أنه تم دمج ٧٥ جمعية في حلب مع جمعيات أخرى مما ساهم في تنشيط عمل الجمعيات.

> اقتراح لإحداث وزارة «للسكن»

> ضرورة مشاركة التعاون السكني في محاكم الاستئناف

وشدد رئيس اتحاد دمشق منير الكنج على ضرورة إنهاء حالة تمادي المصرف العقاري في التعامل مع قطاع التعاون السكني الذي وصفه بأنه «أكل البيضة والتقشيرة» فهو يعمل بأموال التعاون السكني ولا يعطيهم عليها فوائد نهائياً أسوة بأي من المتعاملين، وكذلك لا يمنح الجمعيات قروضاً، وعلى الحكومة إيجاد حل جذري لهذه القضية التي مضى عليها سنوات، لأن قطاع التعاون السكني دون الحصول على الأرض والقرض لا يمكنه أن يوفر المسكن للأعضاء الذين زاد عددهم على مليون عضو تعاوني في جميع أنحاء البلاد.

توصيات

ووصف تقرير مجلس التعاون السكني العلاقة مع المصرف العقاري بغير المتوازنة في ظل بيئة غير صحية تضمنت إجراءات مجحفة بحقوق الجمعيات أبرزها توقف المصرف عن منح القروض وعدم منح الجمعيات أي فائدة على الحساب الجاري وتعرض الجمعيات لخسائر كبيرة جراء الإيداع الجاري وفرض شروط تعجيزية لحسابات الادخار إضافة إلى صعوبات أخرى مختلفة.

وخرج بعدة توصيات أهمها إحداث وزارة أو هيئة للتعاون السكني وتسريع إصدار التعديلات على المرسوم الناظم للاتحاد رقم ٩٩ لعام ٢٠١١ ودعم الجمعيات مادياً وتسريع منح رخص البناء لمقاسم ضاحية الفيحاء السكنية وإشراك الاتحاد في إصدار الدليل السعري لتكاليف البناء التعاوني.

سابا لـ«الوطن»: القطاع الخاص مرن ورشيق في خدمات المعلوماتية

وزير الاتصالات: نعمل على ضوابط لشركات المعلوماتية وتأخرنا في التحول الرقمي

| رامز محفوظ

ت: طارق السعدوني

كشف وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب عن ضوابط يتم العمل عليها في الوزارة لشركات المعلوماتية التي تقدم الخدمات في سورية، وذلك أثناء حديثه في ورشة عمل بعنوان «إدارة الخدمات المعلوماتية» أقيمت يوم أمس في مكتبة الأسد، وحضرها ممثلون عن الجهات العامة والشركات الخاصة والبنوك، وقد تم خلالها شرح وتوضيح مفاهيم ومعايير إدارة الخدمات المعلوماتية وأفضل الممارسات.

وبيّن الوزير أن وزارة الاتصالات كان لا بد لها من التصدي لهذا الموضوع، وأن يكون هناك اتجاه محدد تلزم فيه هذه الشركات بطريقة تقديم الخدمات، وآلية قياسها، وقياس رضى الزبائن، لافتاً إلى أن ما قامت به الوزارة اليوم من خلال ورشة العمل هذه هو مقدمة للموضوع، وأكد بالقول: «من المؤكد سنخرج بتوصيات لاحقاً تكون ملزمة لكافة الشركات بآلية تقديم الخدمات، وسيكون دور للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بهذا الموضوع لان هذا من صلب عملها».

وأشار إلى أن التحول الرقمي من ضمن مهام وزارة الاتصالات، ومطلوب منها أن يكون هناك جدول زمني للتحول الرقمي في سورية، مبيناً أن الوزارة متأخرة في هذا الموضوع بسبب ظروف حكمتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير الاتصالات والتقانة غسان سابا أن المعلوماتية باتت موجودة في كل شركة، وهذه الشركات لديها فرق عمل يهتم بالأمور المعلوماتية، مبيناً أن كل الشركات تتجه حالياً نحو التحول الرقمي، وتعتمد على البيانات التي لديها، فمن اجل أن تنافس هذه الشركات في السوق يجب أن تتبع منصات عمل لإدارة الخدمات المعلوماتية.

وأوضح سابا أن الحكومة يمكن اعتبارها مزوداً للخدمات المعلوماتية والمواطن هو المستفيد، ويمكن أن يتم تطبيق نفس الأفكار التي كانت موجودة عند الشركات الخاصة بهذا الخصوص، ويمكن أن يتم قياس مستوى رضى المواطن عن الخدمات التي تقدم من خلال قياس كفاءة الخدمات التي تقدم وفاعليتها، وهل هي تقدم المطلوب أم لا؟ وهل هي متوافقة مع الاستراتيجيات التي يتم وضعها. وهل هذه الاستراتيجيات واضحة؟.

وأشار سابا إلى أن القطاع الخاص مرن ورشيق، ولديه خبرة أكثر من القطاع العام بموضوع إدارة الخدمات المعلوماتية، كما لديه قدرة على تأهيل موظفيه في هذه الخصوص، ولديه قدرة أكبر على إدخال هذا النوع من الثقافة إلى شركاتهم، على حين إن تطبيق هذا الموضوع في القطاع العام أصعب، لذلك يجب أن يكون التدريب في القطاع العام على مستوى كل القطاعات.

بدوره، صرح مدير تمكين تقانة المعلومات في وزارة الاتصالات أسامة أحمد لـ«الوطن» بأن الهدف من الورشة تطوير مستوى الخدمات المعلوماتية التي تقدم في سورية، بحيث يستطيع الزبون الحصول على الخدمة بمستوى عال ومستقر، وفي حال هبوط مستوى الخدمة عن ذلك المستوى يستطيع تقديم شكوى والحصول على تعويض من الشركات مقدمات الخدمات.

إلى ذلك بين مدير مركز التدريب على الشبكات وأمن المعطيات في الجامعة الافتراضية وسيم جنيدي لـ«الوطن» بأن المشكلة الأساسية الموجودة حالياً في خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام هي تقديم الجهات العامة للخدمة من دون دراسة تفصيلية معيارية، مشيراً إلى أن ورشة العمل كانت تسط الضوء على المعايير العالمية الموجودة لدراسة الخدمة، ووضع بنودها وأساساتها قبل تقديم الخدمة، بحيث يتم التأكد أنه بعد تقديم الخدمة للمواطن ستبقى مستمرة، وممكن تطويرها، وسيكون أداؤها بأعلى المستويات، بحيث لا يكون هناك أي استياء من الزبون النهائي.

ولفت إلى أن المعايير التي عرضت خلال الورشة يجب أن تتكامل مع بعضها، موضحاً بان جزءاً كبيراً من الشركات الخاصة الموجودة في سورية بدأت في هذا الموضوع، وبدأت تلمس فائدة لها وللمواطن بنفس الوقت.

وأوضح أن الهدف من الورشة الإيعاز للشركات بأن هناك معايير عالمية يجب الاستفادة منها.

مذكرة تفاهم سورية إيرانية لتعزيز التعاون في التأمين

| الوطن

أبرمت هيئة الإشراف على التأمين أمس مذكرة تفاهم مع مؤسسة التأمين المركزية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل تعزيز التعاون في مجال التأمين بين البلدين.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» ستتم مناقشة العديد من التفاصيل في العمل التأميني خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاتفاقية التي وقعت أمس، وعلى أن تكون مدة الاتفاقية خمس سنوات قابلة للتجديد في حال موافقة الفريقين.

وتهدف المذكرة إلى تسهيل إجراءات تأسيس شركات التأمين وشركات إعادة التأمين والفروع والوكالات ومكاتب الاتصال وفق القوانين والأنظمة المحلية السارية في كلا البلدين.

إضافة إلى تبادل الخبرات في مجال حسابات التأمين وتطبيقاته، وفي مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وطرق صناعة التأمين واستثمار موارد التمويل واحتياجات التأمين وطرق المراقبة من سلطات الإشراف على التأمين، والعمل على تسهيل التأمين البحري وتقديم التغطية التأمينية للشحن.

كما تركز المذكرة على دعم الفريقين المعرفة المهنية للموظفين الإداريين وخبراء التأمين من خلال عقد المؤتمرات، وإجراء الدورات المهنية والورشات العملية أو من خلال إيفاد الخبراء والموظفين بين البلدين من أجل هذا الغرض.

كما يتم العمل على خطة عملية لتنفيذ مذكرة التفاهم وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، والعمل أيضاً على الاستمرار في المفاوضات والمشاورات حول مختلف القضايا.

بغياب هيئة مكافحة غسل الأموال

«تجارة دمشق» مهتمة بـ«غسل الأموال في التأمين»

| عبد الهادي شباط

يشكل غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين ماليتين تترتب عليهما آثار اقتصادية، وقد تهددا استقرار القطاع المالي في البلد المتضرر أو استقراره بشكل عام.

بهذه العبارات استهل مدير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة الوطنية للتأمين أحمد غسان الجزماتي ندوة الإثنين التأميني في غرفة تجارة دمشق أمس، وسط حضور لبعض شركات التأمين وغياب لهيئة مكافحة غسل الأموال، مبيناً أن الإجراءات الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمر ضروري لحماية نزاهة الأسواق وسلامة القطاع المالي بشكل عام، والتأمين بشكل خاص، إذ تساعد على تخفيف العوامل التي تسهل الاستغلال غير المشروع، ولذلك فإن اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يحقق ضرورة أخلاقية فقط، بل يلبي احتياجاً اقتصادياً أيضاً.

وفي رده على أحد الأسئلة عن كيفية تطبيق مبادئ غسل الأموال على شركات التأمين بشكل عام وهي غير مذكورة بالتحديد في القرار ١٩ الخاص بالمبادئ الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بيّن جزماتي أن القرار ١٩ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينص على المبادئ الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية والمصرفية، ويمكن إسقاط مبادئه على شركات التأمين لكونها شركات مالية ويسري عليها ما يسري على المؤسسات المصرفية وشركات الصرافة.

وبيّن أن عملية غسل الأموال في شركات التأمين تمر بالعديد من المراحل، أهمها مرحلة التشغيل وهي المرحلة التي يتم من خلالها إدخال الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة إلى الأنظمة المالية، ومنها قطاع التأمين، بحيث يتم التخلص من كمية كبيرة من النقود بأساليب مختلفة، مثل شراء وثائق تأمين على الحياة بمبالغ مرتفعة، وتعد هذه المرحلة أصعب مرحلة للقائمين على عملية غسل الأموال حيث إنها ما زالت عرضة لاكتشافها.

بينما تعتبر مرحلة التغطية هي مرحلة التجميع أو التعتيم، إذ تبدأ بعد دخول الأموال إلى قنوات النظام التأميني، وتعتبر مرحلة الدمج هي الختامية في غسل الأموال، ويترتب عليها إضفاء طابع الشرعية على الأموال، لذلك يطلق عليها «مرحلة التجفيف»، ومن خلال هذه المرحلة يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية، لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية، مثل الشركات الوهمية والقروض المصطنعة، وكذلك الفواتير الوهمية في مجال الاستيراد والتصدير.

وعن الإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين بيّن جزماتي أن الشركات تعمل على مجموعة من الإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمحور في الالتزام باللوائح التنظيمية التي وضعتها هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع مسؤول إبلاغ ضمن شركة التأمين للتأكد من جميع عمليات شركة التأمين، والتركيز على جميع وثائق تأمين الحياة وخاصة تلك الوثائق مرتفعة الأقساط، والبحث عن السجل التأميني لطالب التأمين قبل حصوله على الموافقة على التغطية، ووضع قائمة تضم أسماء الأشخاص المشتبه في قيامهم بأعمال مشبوهة ليتم تعميمها على جميع شركات

«السورية للتجارة» تبدأ خطة التوسع أفقياً بدعم ٤ مليارات ليرة من الحكومة

نجم لـ«الوطن»: اللحوم أقل بـ١٥٠٠ ليرة عن مثيلاتها في الأسواق وتخفيضات في أسعار السلع

| علي محمود سليمان

صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأنه ضمن خطة الدعم الذي تلقته المؤسسة من الحكومة للتوسع الأفقي سيتم تنفيذ افتتاح عدد من الصالات وترميم صالات أخرى قبل نهاية العام الحالي.

وأوضح أن مبلغ الدعم بلغ ٤ مليارات ليرة سورية لتنفيذ خطة تشمل التوسع الأفقي للصالات وترميم وإصلاح وحدات الخزن والتبريد وترميم وإنشاء المسالخ وأتمتة صالات ومستودعات المؤسسة، وذلك استناداً لتوجيهات رئيس الحكومة لتطوير عمل المؤسسة وتفعيل دورها الإيجابي في الأسواق بشكل أوسع.

وبين أن العمل جار ضمن الخطة لافتتاح ثلاثة مولات وهي «ابن عساكر وجرمانا وقدسيا ودمر بطريقة العرض» كما تم افتتاح صالات جديدة وترميم القديمة بفرع ريف دمشق وهي «دربل- تكية- مزرعة بيت جن- جيرود- روضة- ضاحية قدسيا»، إضافة إلى عدة صالات قيد الإنشاء وهي صالات «نشابية ومرج السلطان والمليحة ودروشا» إضافة إلى افتتاح صالة القصيبة ومركز الرفيد بالقنيطرة.

كما تم افتتاح صالات «دير ماما وسيغاتا والجامعة وبيرين» بمحافظة حماة وقريبا سيتم افتتاح مركزين للغاز في مدينة مصياف ومركز خضار الوراقة ومركز خضار مجمع أبي الفداء، وفي محافظة حلب تم افتتاح صالة الهلك وصالة الميدان ومركز بستان القصر وصالة الحمدانية برجيات ومركزي لحوم في حلب الجديدة وحي الشهداء، أما في طرطوس فقد تم تجهيز صالة مطرو وحي القصور وقريبا صالة الصفصافة، وفي اللاذقية تم افتتاح صالات «صلنفة- بسنادا- مراكز غاز القرداحة- مركز غاز المشروع العاشر- صالة الوحدة الكرامة- صالة بسطامو- مراكز نقدرو وباب جنة وكراجات جبلة» إضافة إلى افتتاح ٣٢ مركزاً لبيع الغاز ضمن الصالات، وافتتاح قسم للحوم في ثلاث صالات، وفي محافظة درعا تم تجهيز صالة كوب الشمس وقريبا صالة علقين إضافة إلى افتتاح صالتي السنكري والعقربية بحمص.

وأشار نجم إلى أنه مع اقتراب عيد الأضحى المبارك قامت المؤسسة بطرح تشكيلة واسعة من مختلف المواد والسلع الغذائية الأساسية والضرورية والاستهلاكية ومن الماركات المطلوبة ومنها مواد ذات العلاقة بمستلزمات العيد من الألبسة والأحذية والجلديات في جميع صالات ومنافذ بيع المؤسسة بالمحافظات، وبنفس النوعية والجودة والسعر بما يرضي أذواق المستهلكين، مع التأكيد أن أسعار السلع بالمؤسسة أقل من أسعار القطاع الخاص بنسب متفاوتة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة كالسكر والرز والمعلبات والحبوب والزيت.

لافتاً إلى أنه تم افتتاح سبع صالات نوعية بدمشق خاصة ببيع اللحوم «غنم- عجل- فروج» وبسعر يقل عن السوق بحوالي ١٥٠٠ ليرة وثلاث صالات للسمك في مناطق التجارة وابن عساكر ومشروع دمر وطرح مادة الخبز بجميع الصالات وإدخال طريقة توضيب الخضار والفواكه بطريقة عصرية وتم نقل تجربة بيع اللحوم والخبز والغاز إلى جميع المحافظات، مع تخفيضات في الأسعار.